

أثر حادثة الألعاب الاولمبية في ميونيخ ( ١٩٧٢ ) فأتخذت جميع هذه الحكومات اجراءات قاسية ضد المواطنين الفلسطينيين من طلبة وعمال فيها(٢). وبينما كانت المقاومة الفلسطينية تكتسب قواعدا جماهيرية لدى فئات واسعة من المجتمع الاوروبي ( في اوساط الطلبة والعمال والمثقفين ) كقضية تحرر وطني وكفاح ضد احتلال اجنبي كانت الحكومات في أوروبا تصنفها بين الحركات الارهابية ذات الجذور الفوضوية بسبب محاربتها « دوله ديموقراطية ومجتمعا حضاريا » — أي اسرائيل . وقد ادت الحملة الرسمية الموجهة ضد المقاومة الفلسطينية الى تحويل الحركة المعادية للسامية في أوروبا من حركة معادية لليهود الى حركة معادية للعرب وأصبح الفلسطينيون وبالتالي العرب هم هدف العداة ، وسبب هذا النوع من التوجيه الفكري « أزمة فلسفية » في اوساط كبار المفكرين في أوروبا الغربية فتبنت مجموعة منهم على رأسها رودنسون ( اسرائيل واقسع استعماري ) ودويتشر ( اسرائيل بروسيا الشرق الاوسط ) ورسل وتوينبي ( اسرائيل انهيار للقيم الحضارية ) وجهة النظر المساندة لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتحرر بينما اختارت فئة أخرى على رأسها سارتر ( العداة لاسرائيل عداة للسامية ) واونسكو ودورنات وجهة النظر المؤيدة لاسرائيل على أساس انها الحل الوحيد للمسألة اليهودية ، ويقوم موقف هذه الفئة الاخيرة على الخلط بين اسرائيل ومعاداة السامية ، وقد خدم هذا الخلط عملية التموه التي لجأت الحكومات الأوروبية اليها لتغطية عدائها الاصيل لحركة التحرر العربية واستعمالها لاسرائيل كاداة لضرب هذه الحركة . الا ان المقاومة الفلسطينية التي اقامت نضالها على حسابات غير حسابات مواقف وسياسات الحكومات الأوروبية أظهرت منذ عام ١٩٧٠ من قوة الاستمرار والفعالية ما أكد قدرتها على اخراج قضية فلسطين من زاوية الحجز الاجباري الذي دافعت اليه مواقف الحكومات الأوروبية . وكان للجو الثوري الذي ساهمت الثورة الفلسطينية في خلقه سواء في العالم العربي أو في أوروبا نفسها اثر ملموس في تحريك الموقف الأوروبي تدريجيا نحو فهم أكثر واقعية للعوامل المؤثرة في القضية الفلسطينية وأكثر مرونة لطبيعة النزاع العربي — الاسرائيلي(٣) .

### ١٩٧٠ بداية التحول وأشكاله

في مطلع عام ١٩٧٠ كانت المقاومة الفلسطينية قد فرضت نفسها على العالم كحركة تحرر وطني في الوقت الذي ظلت الحكومات الأوروبية تتجاهل وجود الشعب الفلسطيني كحقيقة سياسية وكان هذا الموقف قائما على القناعات الأوروبية التالية :

- قرار مجلس الامن ٢٤٢ بتفسيره الاسرائيلي كاف حسب ميزان القوى العربي — الاسرائيلي لحل النزاع او تجميده .
- ان الحياد في النزاع لا يعني الحياد تجاه وجود وأمن اسرائيل ( وهو الموقف الالمانى ) .

- ان قضية فلسطين تتعلق بعقدة الذنب الأوروبية أما قضية الفلسطينيين فهي قضية عربية ( اسكان واستيطان اللاجئين في الدول العربية ) .
- ان وجود وأمن وضمان حدود اسرائيل مسألة غير قابلة للتفاوض .

بناء على هذه القناعات دارت في الاوساط الصحافية والاكاديمية الأوروبية مناقشة كبرى للقضية الفلسطينية وكان محتوى المناقشة التي ادارها اليسار الأوروبي ان الاحتلال الاسرائيلي لا يختلف بدوافعه الايديولوجية عن الاحتلال النازي لدول أوروبا وان المقاومة الفلسطينية تمتلك من الشرعية ما كان للمقاومة الأوروبية ( الفرنسية